فرح القواسمي
مساعد باحث، مركز دراسات الخليج،
كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

نحو تحقيق الاستدامة في قطر: الاقتصاد الدائري والأمن الغذائي

واجهت دولة قطر، الواقعة على شبه الجزيرة المطلة على الخليج العربي، تحديات بارزة ناجمة عن مناخها الجاف وشبه الصحراوي، شكّلت عقبة أساسية أمام تأمين الموارد والاحتياجات الغذائية. وقبل عام 2017، كانت قطر تستورد أكثر من 85% من غذائها من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. غير أن الحصار المفروض من قِبل بعض هذه الدول شكّل نقطة تحوُّل محورية، إذ أكد الحاجة المُلحَّة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع المسارات التجارية لتأمين الإمدادات الغذائية. واستجابة لذلك، وسَّعت دولة قطر شراكاتها التجارية لتتجاوز نطاق دول الخليج، ولاسيَّما مع دول الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، بالتوازي مع الاستثمار في المشاريع الزراعية المحلية.

ولدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، شرعت دولة قطر في التحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، بالتزامن مع استعداد المؤسسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في رؤية قطر الوطنية 2030. وقد كشفت المبادرات الاستراتيجية للدولة عن جهود مشتركة تهدف إلى مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية، فضلاً عن دعم أجندة التنمية المستدامة الشاملة للدولة.

لطالما أسهمت دولة قطر بفعالية في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتسريع الاستجابة العالمية لتحديات تغير المناخ. وقد جسَّدت هذا الالتزام مبكرًا من خلال تصديق الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1996، تلاه توقيعها على بروتوكول كيوتو عام 2005. وفي سياق ترسيخ هذا التوجُّه المؤسسي أطلقت الحكومة في عام 2008، رؤية قطر الوطنية 2030، بوصفها إطارًا استراتيجيًا شاملاً يحدد الأهداف بعيدة المدى للدولة في مجالات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وانسجامًا مع هذا المسار، كانت دولة قطر أول دولة عربية تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ عام 2012، كما وقعت لاحقًا وصدّقت اتفاقية باريس للمناخ 2016. وقد انعكس هذا الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية على السياسات الوطنية، حيث برز نموذج الاقتصاد الدائري ودوره المحوري في تعزيز الأمن الغذائي بوصفه أحد الركائز الأساسية ضمن منظومة أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر.

ويُعد الأمن الغذائي عنصرًا جوهريًا في عملية التحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى نموذج الاقتصاد الدائري. ويُعرَّف الاقتصاد الدائري بوصفه نظامًا اقتصاديًا تَجدُّديًا يهدف إلى تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وإعادة إدماجها ضمن دورات الإنتاج الوطنية، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحدّ من الآثار البيئية السلبية. ويرتكز هذا النموذج على ثلاثة مبادئ رئيسة تتمثل في التقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وذلك بغرض الحد من النفايات، وتعظيم كفاءة الموارد، ودعم تحقيق الأهداف البيئية والتنموية المستدامة.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تواجه دولة قطر تحدِّيين رئيسين، يتمثلان في ظروفها المناخية القاسية والنمو السكاني السريع. وقد أدّت هذه العوامل سابقًا إلى اعتماد الدولة بشكلٍ كبير على واردات الغذاء والمياه، غير أنها شكّلت في الوقت ذاته محركات أساسية لتطوير وتعزيز رؤية قطر الوطنية للأمن الغذائي. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق ما يفوق تلبية احتياجات الدولة الحالية؛ إذ تهدف أيضًا إلى إنشاء نظام مرنٍ ومستدامٍ قادرٍ على الصمود أمام التحديات السياسيةٍ والاقتصاديةٍ والبيئية المستقبلية.

وفي هذا الإطار، أطلقت دولة قطر في ديسمبر 2024 مبادرتها الوطنية للأمن الغذائي 2030، والتي تستهدف إرساء إطار مؤسسي مرن يحدّ من الاعتماد على الواردات الغذائية، مع تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي. وتضمَّنت المبادرة سبع عشرة استراتيجية تنفيذية صُمِّمت لتحقيق أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل في الدولة. وتشمل هذه الاستراتيجيات دمج التقنيات المتقدمة في الممارسات الزراعية، بما يُسهم في تقليل فاقد الغذاء وتحسين مستويات الإنتاجية والكفاءة.

وإلى جانب ذلك، شددت المبادرة على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بوصفها آلية محورية لتحسين كفاءة واستدامة سلاسل توريد الغذاء في دولة قطر. كما أقرَّت الاستراتيجيات لوائح تنظيمية أكثر صرامة لضمان جودة الغذاء وسلامته عبر مختلف

مراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع، بما في ذلك تنظيم فترات صلاحية المنتجات الغذائية. وأخيرًا، أبرزت المبادرة الدور المحوري لتشجيع أنماط الاستهلاك الصحي والحد من هَدر الغذاء على المستوى المجتمعي، باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحقيق الأهداف الوطنية للأمن الغذائي.

وقد أسَّست دولة قطر ووظَّفت مجموعة من القنوات والمؤسسات الوطنية لدعم أجندتها الخاصة بالتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف المحددة في رؤية الأمن الغذائي الوطنية 2030. وتأتي في مقدمة هذه الكيانات إدارةُ الشؤون الزراعية بوزارة البلدية، التي أشرفت على دعم وتشغيل أكثر من 950 مزرعة في مختلف أنحاء الدولة، مخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية المحلية والعضوية. وإلى جانب ذلك، حققت شركة محاصيل للتسويق والخدمات الزراعية في عام 2024 إنجازًا وطنيًا لافتًا، تَمثَّل في إنتاج ما يزيد على 26 مليون كيلوغرام من الخضروات المحلية، إلى جانب ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية لتتجاوز 1.4 مليون رأس.

وعلاوة على ذلك، نجحت دولة قطر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل (100%) من منتجات الألبان عبر شركتها الوطنية «بلدنا». ورغم تأسيس مزرعة بلدنا عام 2014، فإنها شهدت توسعًا ملحوظًا في طاقتها الإنتاجية واستثماراتها الرأسمالية وعملياتها التشغيلية بعد فرض الحصار عام 2017. وقد استهدف هذا التوسع الاستراتيجي تقليص اعتماد الدولة على الواردات الإقليمية من السلع الغذائية الأساسية، بما يُعزز مرونة النظام الغذائي الوطني. واستنادًا إلى هذه الإنجازات، تسعى دولة قطر إلى توسيع نطاق أهداف الأمن الغذائي، بما يحقق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي عبر مجموعة واسعة من فئات المنتجات الغذائية.

وبحلول عام 2030، يهدف البرنامج الوطني للأمن الغذائي في دولة قطر إلى تحقيق مؤشرات كمية تتماشى مع معدلات النمو السكاني. من بينها بلوغ نسبة اكتفاء ذاتي تتجاوز 50% من احتياجات المنتجات الزراعية، وزيادة الاكتفاء في قطاعي الثروة الحيوانية والدواجن بنسبة 30%، وتحقيق نسبة 80% من الاكتفاء في قطاع الاستزراع السمكي، مع الحفاظ على نسبة الاكتفاء الكامل (100%) من منتجات الألبان الطازجة.

ولتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 بفعالية، أجرت دولة قطر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية. فقد مهدت أولاً، للتحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى نموذج الاقتصاد الدائري بوصفه إطارًا داعمًا للاستدامة. وثانيًا، تبنَّت استراتيجيات موجهة أعطت أولوية لتعزيز الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية، ولاسِيَّما الأراضي والمياه. وثالثًا، عملت على توحيد جهود المؤسسات الوطنية المعنية لدراسة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورابعًا، عززت دور القطاع العام من خلال إصلاح الأطر التنظيمية المتعلقة بالغذاء، إلى جانب تشجيع أنماط الاستهلاك الرشيد والحد من الهَدر الغذائي. ويُسهم العمل المتواصل على هذه المسارات الاستراتيجية في تمكين دولة قطر من تطوير الإنتاج المحلي الأكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز التنمية الزراعية والإنتاجية، بما يدعم تحقيق أهدافها الوطنية في مجال الأمن الغذائي.